مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٣/١٠

٤ اتجاهات للجنة مستقبل العمل السياسى يتضمنها تقرير سيد مرعى

منابر ثابتة ومتحركة داخل التنظيم وخارجه أحزاب لضمان ممارسة الحرية السياسية

انتهى المهندس سيد مرعى رئيس لجنة مستقبل العمل السياسى من اعداد تقريره للرئيس السادات حول مستقبل العمـل السياسى فى مصر .

يتضمن التقرير أن أغلبية أعضاء اللجنة تطالب باقامة منابر ثابتة داخل الاتحـاد الاشتراكى تعـبر عن فـكر المعارضـة المنظمة .

تضـمن التقـرير كذلك ان هنـاك ٣اتجاهات أخرى فى اللجنة هى :

① قيام الاحزاب لضمان ممارسـة الحرية السياسية .

② اقامة منابر متحركة داخل التنظيم السياسى .

③ اقامة منـابر داخـل الاتحـاد الاشتراكى وخارجه .

وقال المهندس سيد مرعى فى تقريره للرئيس ان الاتجاه الاول يؤيده ٩٧عضوا من ١٦٨ ، ويطالب بتطـوير الاتحـاد الاشتراكى واقامة منابر ثابتة داخله ، على أساس ان التنظيم السياسى لايزال هو الصيغة الملائمة لتجسيد تحالف قوى الشعب العاملة، خاصة فى هذه المرحلة التى تجتازها البلاد،والتى تقتضى تضافر جميع القوى للوفاء بمتطلباتها .

والاتجاه الثانى يؤيده ٣٣ عضوا ،وهو يتفق مع الاتجاه الاول فى ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، لايزال هو التجسيد لتحالف قوى الشعب العاملة ، غير انه يرى الابقاء عليه بصورته الحاليـة ،واعطائه الفاعلية ، واقامة منابر متحركة داخله .

والاتجاه الثالث يرى اقامة الاحزاب ويؤيده ٨ أعضاء ، أما الاتجاه الاخير فيؤيده اثنان من أعضاء اللجنة ويذهب الى اقامة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى وخارجه ، تكون نواة لقيام الاحزاب مستقبلا اذا قبل الشعب ذلك .

وكان الرئيس قد أصدر قرارا بتشكيل لجنة لدراسة موضوع المنابر ، تتكون من ٥٠ عضوا من اللجنة المركزية و ٥٠ من أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى نصفهم من الفلاحين والعمال . وعهد الى المهندس سيد مرعى الاشراف على أعمال اللجنة وفوضه فى الاستعانة بأعضاء مجلسى المنتجين والنقباء بالاتحاد الاشتراكى وأعضاء المجلس الاعلى للصحافة وغيرهم من أصحاب الرأى والخبرة ، وبذلك بلغ عدد أعضاء اللجنة ١٦٨ .

وقال المهندس مرعى فى تقريره ان هذا القرار جاء استجابة لما ورد فى ورقة أكتوبر التى وافق عليها الشعب فى استفتاء عام ، وورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى وقرارات المؤتمر القومى العام ، والتى تستهدف جميعا دعم الممارسة الديمقراطية والاستجابة للمتغيرات التى طرأت منذ ثورة التصحيح فى ١٥ مايو وأهمها :

① صدور قوانين حماية الحريات والغاء العزل السياسى وشرط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى العربى بالنسبة الى انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية والنقابات .

② صدور قانون الحكم المحلى الجديد .

③ اقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى، مع ما يترتب عليها من علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة .

وقد عقدت اللجنة ١٦ اجتماعا خلال المدة من ٢فبراير حتى ٩مارس الحالى، استمعت خلالها الى آراء جميع من طلبوا الكلمة من أعضائها ومن أصحاب المنابر الذين رغبوا فى توضيح برامجها أمام اللجنة .

وكانت المناقشات والاراء التى اثيرت فى اجتماعات اللجنة بناءة ومثمرة اتسمت بالجدية والموضوعية واستهدفت ارساء دعائم مستقبل العمل السياسى على أساس من الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وانه — ولئن اختلفت الاراء حول وسائل ممارسه الشعب للحرية والديمقراطية ، أو حول الكيفية التى يتجسد فيها تحالف قوى الشعب — الا أن الاجماع قد انعقد على حتمية حل المناقضات الاجتماعية والاقتصادية بين قوى الشعب بالطرق السلمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الوحدة الوطنية، ويظهر ذلك بوضوح فى اتفاق الاراء — اتفاقا يصل الى حد الاجماع — على التمسك بصيغة التحالف وعلى عدم المساس بالحقوق المكتسبة للعمال والفلاحين والحفاظ على النسبة المقررة لتمثيلهم فى جميع التنظيمات السياسية والشعبية

تطوير الاتحاد الاشتراكى واقامة منابر ثابتة

تعدد الاتجاهات فى اطار التحالف تأكيد لكفاءة العمل الوطنى وترشيد للقرار السياسى لانص دستوريا يقيد حق رئيس الجمهورية فى تشكيل الحكومة طبقا لما يراه

قبل أن تنتهى لجنة مستقبل العمل السياسى من كتابة تقريرها الذى سيرفعه المهندس سيد مرعى صباح اليوم الى الرئيس السادات ،كانت اللجنة قد عقدت ١٦ اجتماعا ، استمعت خلالها الى كل صاحب رأى ،سواءكان من بين أعضاء اللجنة ، او من بين أصحاب المنابر الذين رغبوا فى توضيح برامجهم أمام اللجنة .

والواقع أن مناقشات اللجنة ،فى حد ذاتها كانت دعما للممارسة الديموقراطية ، ثم جاء التقرير فى النهاية ليعكس بصدق التيارات الاساسية فى النقاش السياسى الذى يدور الان واسعا فى مصر .

وافقت اللجنة الفرعية التى ترى تطوير الاتحاد الاشتراكى واقامة منابر ثابتة داخله على الصيغة النهائية لتقريرها ، واختارت الدكتور جمال العطيفى مقررا لها أمام اللجنة العامة لمستقبل العمل السياسى ، وقالت فى تقريرها ان المعادلة الرئيسية التى يهدف هذا الاتجاه الى تحقيقها هى التوفيق بين التمسك بالوحدة الوطنية وما تقتضيه من المحافظة على مبدأ تحالف قوى الشعب العامل ، وبين تقرير حرية الرأى والمعارضة داخل التحالف باعتبارها البديل الوحيد لابداء الرأى خارجه .

ان السماح بتعدد الاتجاهات داخل التنظيم الممثل للتحالف ليس اعترافا بحق الافراد فى المعارضة المنظمة فحسب ، وانما هو ضمان اكيد لكفاءة العمل الوطنى ولترشيد القرار السياسى الذى يشارك فيه تنظيم التحالف ، ولقد عانت تجربتنا الثورية اشد المعاناة ، وتعرضت مسيرتها لعثرات كثيرة حين غاب الرأى المعارض او افتقد القدرة على التأثير فى اتجاه المسيرة . ان فكرة المنابر الثابتة داخل التنظيم ليست سوى تعبير عن فكرة المعارضة المنظمة التى تؤمن الرأى الثانى وتكفل له القدرة على التأثير والفاعلية. وهو ما لا يتحقق اذا كانت هذه المنابر متحركة تتغير من موقف الى آخر لانها لن تعدو فى هذه الحالة ان تكون مجرد ابداء آراء فردية لا تعتمد على برامج او مساندة جماعية منظمة .

ومن ناحية اخرى لا ترى اللجنة ان الاخذ الفورى بتجربة انشاء الاحزاب السياسية هو الحل الامثل الذى يوفر الضمان الكامل لحق المعارضة وانه الحل الذى استقرت عنده النظرية السياسية لانظام الديمقراطى ، لا يقال ذلك لاسباب عديدة اهمها :

① انه ليس هناك حل امثل واحد يتحدد على نحو مجرد بعيدا عن ملابسات الواقع الموضوعى الذى يحيط بالتجارب الوطنية .. ومعلوم ان تجربة الاحزاب المتعددة قد كفلت الحرية وضمنت فاعلية المعارضة فى بعض الانظمة السياسية ، ولكنها أثمرت ثمرات اخرى مدمرة فى انظمة أخرى وتحت ظروف أخرى مختلفة .. ومن هنا فالموقف السياسى السليم لابد ان يدخل فى اعتباره ظروف تجربتنا

الخاصة وظروف المرحلة التى نعيشها .. ومن المؤكد ان ظروف استمرار المواجهة الشاملة مع الكيان الصهيونى — وان تغيرت اشكال الصراع فيها — وظروف الصعوبات الحادة التى تواجهها عملية التنمية فى بلادنا .. من المؤكد ان هذه الظروف تجعل الحاجة الى الوحدة الوطنية وحمايتها من مخاطر التمزق المبدد للطاقة حاجة لا تقل عن اهمية الحاجة الى ضمان المعارضة المنظمة .

(٢) ان الاخذ بنظام الاحزاب السياسية يعنى اسقاط التحالف بالكامل ، وانهاء الضمان الدستورى المقرر للعمال والفلاحين بأن يكون لهم خمسون فى المائة على الاقل من مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية المكونة بالانتخاب .. وهو ضمان لا يزال الواقع السياسى والاجتماعى يتطلب الحفاظ عليه .

(٣) ان نجاح الاحزاب فى اداء وظيفتها السياسية والدستورية رهن بتوافر شروط عديدة فى مقدمتها النشأة الطبيعية والنمو التدريجى للاتجاهات التى تعبر عنها تلك الاحزاب ، ولاشك أن فترة انقطاع النشاط الحزبى وهى فترة تكاد الان تبلغ ربع قرن كامل تجعل اعادة الاحزاب الان قفزة مصطنعة غير محسوبة النتائج . كما تجعل الاخذ بنظام المنابر الثابتة داخل التنظيم السياسى خطوة منطقية وحكيمة تستحق ان يتاح لها فرصة الممارسة والتجربة كصيغة تحقق اهم ما يحققه نظام الاحزاب وهو ضمان التعدد وتنظيم المعارضة دون ان تفتح الباب لاحتمالات المساس بالوحدة الوطنية .

④ ان الاخذ بنظام الاحزاب السياسية فى المرحلة الراهنة يصفى الوظيفة السياسية والاجتماعية الهامة التى يقوم بها التنظيم السياسى فى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ونحو دفعه الى اهدافه ، رغم الاهمية القصوى لهذه الوظيفة فى ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى يتصدى لها مجتمعنا .. بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات ولضمان أن تكون التنمية لصالح أوسع الجماهير .

لاحظت اللجنة ان الاتحاد الاشتراكى كان قد تلقى عددا كبيرا من البرامج التى أعلن مقدموها انها أساس لاقامتهم منابر تدافع عنها ، وقد تبين من اطلاع اللجنة على هذه البرامج المختلفة ومن الايضاحات التى سمعتها من مقدميها ان هذه البرامج المختلفة — اذا استبعدنا — ما يفتقر منها الى المقومات الاساسية للبرنامج السياسى ، تعبر عن اتجاهين رئيسيين على جانبى الاتجاه الغالب ، ولكنها تدور جميعا فى اطار مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .

وحتى يمكن للجنة ان تتبين المواقع التى تقف فيها بعض البرامج على جانبى الاتجاه العام ، بدأت بتسجيل العناصر الاساسية التى يقوم عليها الاتجاه الغالب واهمها :

● انتماء مصر للوطن العربى والعالم الثالث وحركات التحرر الوطنى ، ووقوفها من المعسكرين الدوليين موقف عدم الانحياز واقامة علاقات متوازنة مع القوتين العظميين .

● التمسك بالقيم الدينية والاخلاقية المستمدة من التراث القومى والحضارى

والروحى للشعب والتى لا تسد الباب امام التجديد .

● التأكيد على سلمية التطور الاجتماعى والاقتصادى من خلال سيادة القانون وحرية التعبير لجميع الاتجاهات السياسية فى الحدود التى لا تعارض مع المقومات الاساسية للمجتمع التى ينص عليها الدستور بما يضمن قيام المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية والذى يطمئن فيه المواطن على يومه وغده .

● ان السلام الاجتماعى ليس مجرد شعار بل انه واقع يجب ان يستمد جذوره من الكفاية والعدل . وقد استفادت الغالبية المكونة لقوى التحالف من قوانين الاصلاح الزراعى ومن خلق القطاع العام ومن تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ومن مشاركة العمال فى الادارة والارباح ومن امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل معظم المواطنين .

● تطوير الاقتصاد القومى على اساس خطة قومية شاملة للتنمية تراعى الاحتفاظ للقطاع العام بالدور القيادى فى تحقيق مشروعات التنمية مع تحريره من المعوقات التى تثقل خطاه وبحيث يشارك القطاع الخاص فى هذه التنمية عن طريق ممارسة الانشطة التى تكمل نشاط القطاع العام ، على ان يكون معيار تحديد مجالات نشاطه هو مصلحة الاقتصاد القومى .

● سياسة الانفتاح الاقتصادى القائمة على تشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية واقامة مشروعات فى المناطق الحرة وتشجيع القطاع الخاص ومعيارها أيضا تقدير احتياجات الاقتصاد القومى واخذ المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية فى

الاتجاه ، مع الالتزام بضوابط هذه السياسة وهى ان يكون قبول هذه الاستثمارات فى ضوء خطة التنمية

المقومات الاقتصادية

وتختلف بعض هذه البرامج عن الاتجاه الغالب فى أنها تبرز بصفة خاصة موقفها المتميز فى معالجة المقومات الاقتصادية للمجتمع، فهى لاترى أن يكون القطاع العام هو القطاع الغالب الذى يقود التنمية ، ولكنها ترى ان يفسح لرأس المال الخاص للاستثمار فى كافة مجالات الاستثمار بما فى ذلك البنوك وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والمتوسطة وغيرها .

وعلى نقيض هذا الاتجاه ، فان هناك اتجاها آخر يبرز أهمية سيطرة القطاع العام على مصادر التمويل الاساسية من بنوك وشركات تأمين وتجارة خارجية ويطلب سيطرته على تجارة الجملة ويطلب اعطاء اولوية لقطاع الصناعات الثقيلة، ومع قبوله للاتجاه العام سياسه الانفتاح الاقتصادى فانه يرى الا يقبل رأس المال الاجنبى الا فى حالة المشاركة مع الدولة ، والحد من اباحة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا للقطاع الخاص .

وقد استرعى نظر اللجنة انه بصرف النظر عن الينابيع الفكرية لكل من هذين الاتجاهين ، فان نقط الالتقاء بينهما وبين الاتجاه العام أكثر من نقط الخلاف ،وانه حتى بالنسبة لنقط الخلاف ، فان الاتجاه العام كما عبرت عنه ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى طرحها الرئيس انور السادات ، يرى ان حقائق الحياة

وظروف العمل الوطنى تتغير باستمرار وانه لا بد من مواجهة هذا التغير بمجهود فكرى يواكبه ويكتشف الحلول الجديدة التى تلائم الظروف الجديدة .

ضوابط اقامة المنابر

وترى اللجنة ان هناك حقائق اساسية اثبتتها المناقشات التى جرت فى اللجنة. وايضاح هذه الحقائق هو الذى يمكن ان يؤدى الى « استخلاص افضل السبل والضوابط لقيام المنابر ودورها فى دعم الديمقراطية فى المرحلة الراهنة واثر ذلك على مستقبل العمل السياسى » ، وهذه الحقائق :

(١) ان صيغة تحالف قوى الشعب العامل المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى قد لعبت دورا هاما فى مرحلة من مراحل التحول الاجتماعى ، وهى التى مكنت لهذا التحول — رغم اية سلبيات او انحرافات — من ان يجرى بأقل درجة من العنف وهى التى دفعت الى الميدان السياسى بقوى كانت محرومة عملا من الوجود السياسى وهى قوى العمال والفلاحين.

(٢) ان تعدد الاراء والاتجاهات داخل التنظيم السياسى صيغة جديدة للتعدد داخل اطار متوحد .. وهذه الصيغة هى التى استفتى الشعب عليها فى ورقة اكتوبر التى اكدت ان التنظيم السياسى يجب ان يكون بوتقة للحوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة ، فهى تضمن للرأى المخالف حق التعبير من نفسه دون خروج عن الاطار العام الذى يقوم على أرضية مشتركة .

(٣) ان هذه الصيغة الجديدة ليست

مجرد اجتهاد نظرى ولكن تغييرات عميقة اصبحت تتطلبها ، وهذه التغييرات تتمثل فى تأكيد العضوية الاختيارية للاتحاد الاتحاد الاشتراكى واتاحة الفرصة لجميع المواطنين لممارسة حقوقهم السياسية ومشاركة الجماهير مباشرة على المستوى المحلى فى حل مشاكلها من غير ارتباط بتنظيمات .

④ ان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى قد أكدت حق التنظيم السياسى فى أن يهتدى بنفسه لاشكال اكثر تقدما تؤكد معنى تعدد المنابر داخله فى وجود ديمقراطى وبحوار صحى ، كما ان قرارات المؤتمر القومى العام فى يوليو ١٩٧٥ لم تر أن تقيد الحركة الطبيعية للمنابر بأن تكون متحركة او ثابتة بل دعت للممارسة وحدها ان تحدد مسارها.

⑤ ان تعدد الاتجاهات وان كان لا يتحقق بقرار ادارى ولا يفتعل افتعالا، ولكنه كلما تأكد من خلال الممارسة والمواقف السياسية حول القضايا المطروحة كان من حق اصحاب الاتجاه الواحد ان يتجمعوا معا حول برنامج محدد يدافعون عنه والا فقدت صيغة التحالف اهم مقوماتها وهى ان تكون وسيلة للتفاعل بين الاراء .

⑥ ان تعدد الاتجاهات وثباتها داخل الاتحاد الاشتراكى يقتضى وضع الضوابط التى تكفل لهذا التعدد ان يكون بعيدا عن الافتعال والتى تضمن فى نفس الوقت عدم بعثرة الاراء الفردية وتفرقها كما تضمن الالتزام باساسيات لاهداف العمل السياسى لا خلاف حولها فى هذه المرحلة .

⑦ ان الانتقال من مرحلة المنابر ذات البرامج المختلفة داخل التنظيم الواحد الى مرحلة التعدد أمر لاترفضه التجربة

الديمقراطية المصرية لثورة ١٥ مايو ،
ولكنها ترى انه يجب ان يترك للممارسة
من خلال انتقال سلمى يتجنب الفوضى
الحزبية .

⑧ ان قيام المنابر داخل التنظيم
السياسى لا خارجه يجد سنده الشرعى
فى أن الاتحاد الاشتراكى لا يزال هو
التنظيم السياسى الوحيد وانبابالعضوية
فيه مفتوح لمن ينتمى الى قوى الشعب
العامل ممن يلتزمون بأهداف ومبادىء
ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو التى سجلها
الدستور وورقة اكتوبر .

⑨ ان ورقة اكتوبر التى استفتى
الشعب عليها منذ أقل من عامين قد
رفضت الدعوة الى تفتيت الوحدةالوطنية
بشكل مصطنع من طريق الاحزاب فضلا
عن انه لم يجد ما يدعو الى العودةالى
الشعب فى استفتاء جديد حول مستقبل
العمل السياسى فى مصر .

وترىاللجنة أن هناك اساسيات متفقا
عليها بين كافة الاتجاهات ، وان على
جميع المنابر ايا كانت برامجها وايا كانت
منابعها الفكرية ان تلتزم بها وهذه
الاساسيات هى : الوعى بطبيعةالمرحلة
التى تقتضى حشد الجهود والقوى
لاستكمال تحرير الارض العربية وبناء
الاقتصاد المصرى ، والتمسك بالانتماء
المصرى والعربى ، والالتزام بالخط
السياسى الخارجى لعدم الانحياز ،
والتمسك بالقيمالدينية والروحية والتراث
الحضارى ، وان تكون صيانة الوحدة
الوطنية من خلال الحلول السلمية
للمتناقضات التى قد تنشأ بين فئات
المجتمع المختلفة ، الالتزام بالنظام
الاشتراكى القائم على تحقيق الكفاية
والعدل ، وعدم المساس بالحقوق

المكتسبة للعمال والفلاحين .

وفى ضوء الحقائق المتقدمة استخلصت اللجنة نتائج من اهمها انه لا يجوز السماح باقامة منبر على أساس فئوى أو طبقى ، وان يؤكد برنامج المنبر على تبنيه للمبادىء الاساسية لثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو وتمسكه بايجاد الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع بالوسائل السلمية وان تحدد فيه الموضوعات التى يتعين على البرنامج ان يقدم اجابات محددة عنها سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية او بالسياسة الداخلية ، وماهى رؤيته لتقريب الفوارق بين الدخول .

ويقدم المنبر برنامجه من عدد لا يقل عن عشرين عضوا من اعضاء اللجنة المركزية والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى العربى مصحوبا بنظامه الداخلى ونظام العضوية فيه ، وتقوم الامانة العامة باعداد تقرير عن البرنامج والنظام الداخلى للمنبر تبين فيه مدى التزامه بالمبادىء الاساسية المتفق عليها .

ويعرض البرنامج فى اجتماع مشترك على اللجنة المركزية والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى وبعد التحقق من استيفاء الاجراءات اللازمة لقيام المنبر ، يتعين ان يؤيد البرنامج عدد من الاعضاء لا يقل عن العشر ، فاذا تم التحقق من ذلك ، أعلن قيام البرنامج تحت الاسم المقدم به مقرونا بما يدل على انه منبر لاتجاه داخل الاتحاد الاشتراكى .

ممارسة العمل السياسى

ويكون من حق المنبر ان يمارس العمل السياسى طبقا لضوابط فى مقدمتها أن يكون من حق المنضم الى المنبر التقدم بأسمه مقرونا بانه برنامج فى اطار

الاتحاد الاشتراكى ، وذلك فى الانتخابات العامة لمجلس الشعب وللمجالس المحلية ولتنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وان يختار المنبر امينا له يصبح بمجرد اختياره عضوا فى الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، وان يكون من حق المنتمين اليه تكوين مجموعة لهم على مستوى المؤتمر القومى العام واللجنة المركزية وعلى مستوى مجلس الشعب والمجالس المحلية .

وان تمارس المنابر دعوتها علانية داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وان يسمح لها بكافة التسهيلات المقررة لبرنامج الاتجاه العام وان تعتمد فى ذلك على التمويل الذى يرصده لها الاتحاد الاشتراكى ، مع عدم جواز اتصال المنابر بالاحزاب والهيئات الدولية والاجنبية الا من خلال الامانة العامة .

علاقة المنابر بالدولة

وتمارس المنابر نشاطها فى اطار النشاط العام للاتحاد الاشتراكى ، ومن ثم فان علاقتها ببعضها وبالاتحاد الاشتراكى كوعاء لهذه المنابر هى علاقات تنظيمية يتم اقرارها من الامانة العامة ، وفى المرحلة الراهنة لا يمكن ان نضع لها سلفا قالبا تنظيميا .

اما علاقة مجلس الشعب بالمنابر فان مجلس الشعب هو الذى يتولى تحديدها من طريق لائحته الداخلية ، ولا يحتاج ذلك الى تعديل فى نصوص الدستور لان المنابر لا تعدو ان تكون اتجاهات منظمة داخل الاتحاد الاشتراكى .

ومن المتصور فى تعديلات اللائحة الداخلية للمجلس ان يتغير اسلوب المجموعات البرلمانية لتحل محله

المجموعات السياسية اى المنابر التى يتجمع المنتمون اليها بطريقة اختيارية لا تخضع لقيود تنظيمية . ومن المتصور أيضا ان يتم التنسيق فى ترشيحات مكتب المجلس ولجانه وفق الوزن العددى للمنتمين الى المنابر المختلفة وان تشكل هذه المنابر او بعضها معارضة للاتجاه الغالب ، وان يكون لها حق طرح وجهة نظرها فى اى موضوع معروض من طريق ممثل لهذا المنبر تكون له اولوية الكلام بعد ممثل منبر الاغلبية وقبل سائر الاعضاء .

أما عن علاقة المنابر برئيس الجمهورية ، فمن المعروف ان مجلس الشعب هو الذى يرشح رئيس الجمهورية طبقا للدستور ، فمن الممكن ان نتصور مستقبلا ان يكون من حق الاعضاء المنتمين الى منبر معين أن يتقدموا بترشيحات مستقلة ويقوم المجلس بأخذ الرأى عليها . وفى المرحلة الراهنة ترى اللجنة أن يظل رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الاتحاد الاشتراكى حكما بين المنابر المختلفة .

اما عن تشكيل رئيس الجمهورية للحكومة من المنتمين الى منبر الاغلبية ، فلا يوجد اى نص دستورى يقيد حق رئيس الجمهورية فى تشكيل الحكومة على النحو الذى يراه . وكل ما هنالك ان رئيس الدولة حتى فى البلاد التى تقوم بها احزاب ، يدخل فى اعتباره عند تشكيل الحكومة انها تحتاج الى تأييد المجلس وثقته . ولكن من المتصور أن تضم الحكومة أعضاء من المنتمين الى منابر أخرى وكل ذلك يخضع للملاءمة التى ينفرد رئيس الدولة بتقديرها .

علاقة المنابر بالصحافة

تبينت اللجنة من خلال المناقشات التى دارت ، ان هناك اتفاقا حول الامور الاتية :

اولا : الحرص الكامل على حرية التعبير فى الصحافة ، على أن تكون الحرية مقترنة بالمسئولية ،لتصبح أكثر فعالية فى التعبير عن واقع المجتمع وقيمه خاصة فى ظل التطور الجديد، باقامة منابر مختلفة داخل اطار التحالف .

ثانيا : اتاحة الفرصة لكل المنابر (لتعبر عن نفسها سواء أكان ذلك على صفحات الصحف القائمةاو باتاحةالفرصة لانشاء صحف جديدة) حتى يكون لكل منبر فرصة متاحة ومتكافئة فى التعبير عن رأيه ، ووضع الضوابط التى تحكم الاتصالات بين قيادات المنابر وقيادات العمل الصحفى .

ثالثا : مطالبة المجلس الاعلى للصحافة بدراسة تطوير أسلوب ادارة الصحف والمسئولية عنها (بحيث تدار الصحف بطريقة جماعية .

رابعا : على نفس القدر من اتاحة الفرصة للمنابر للتعبير على صفحات الصحف ،يتم تطوير الاذاعة والتليفزيون(تطويرا يؤدى الى اعطاء فرص متكافئة للمنابر لتتصل بجماهير الشعب من خلال الاذاعة والتليفزيون .

ترى اللجنة ان الاخذ بالمنابر الثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى وفق الضوابط التى أشار اليها هذا التقرير سيدعو الى ادخال تعديلات على النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى واسلوب ممارسة المنابر لنشاطها .

ان ما يدعو اليه اتجاه هذه اللجنة هو سياسة دعم الفاعلية السياسية للاتحاد الاشتراكى وتعميق ديمقراطية تنظيمه وذلك مع الحفاظ على نسبة الـ ٥٠٪ على الاقل للعمال والفلاحين.

وترى اللجنة ان الفعالية السياسية للاتحاد الاشتراكى تقتضى دوره فى المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى ووضع الخطة العامة للدولة ورسم سياستها بشكل تلتزم به باقى مؤسساتها.

وحينما تنشأ المنابر المختلفة داخل الاتحاد الاشتراكى يصبح من الضرورى اعادة النظر فى نظامه الاساسى لتحديد دور هذه المنابر فى هذا الشأن .وتطرح امانة المنابر قضية تمويل الاتحاد الاشتراكى بصفة عامة واهميته انيعتمد فيه على مبادرات اعضائه دون ارتباط بموازنة الدولة والا تكون به وظائف مرتبطة بوظائف الدولة .

وترى اللجنة ايضا ان القرارالسياسى فىهذا العصر الذى نعيش فيه يجب أن يكون مستندا الى دراسات علمية ومتخصصة وهو مايمكن انتكفله المجالس القومية المتخصصة حينما تحدد علاقتها بالتنظيم السياسى الى جانب علاقتها برئيس الجمهورية .

وان هذا التطور المرتقب يدعو ايضا الى الاسراع بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا حتى يتم التنسيق بين مؤسسات الدولة ومختلف الاجهزة التى تضطلع بالعمل الوطنى وفق هذه المتغيرات الجديدة التى ستلحق تجربتنا الديمقراطية . □

منابر متحركة داخل التنظيم السياسى

الحزب الواحد دكتاتورية وتعدد الاحزاب يفتت وحدة الشعب

قالت اللجنة الثانية انها ترى الابقاء على الاتحاد الاشتراكى بصورته الحالية، مع اعطائه الفاعلية واقامة منابر متحركة وذلك على أساس ان الشعب ارتضى نظام التحالف اطارا لحياته السياسية ، واننا فى معركة البناء والتقدم لاحوج مانكون للتجمع ، ومن ثم فانها ترفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب ، ولا تقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراى ، ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية ، ولهذا فان اللجنة حريصة على ان يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة لذلك هو الاطار العام الذى ينبغى ان تقام المنابر فى نطاقه والا تكون خرجت عن هدفها المحدد .

وقالت اللجنة فى تقريرها « لقد كان تحالف قوى الشعب العاملة أبرز مايميز فلسفة ثورة يوليو فهى رفضت من أول الامر مبدأ الحزب الواحد لانه ينتهى عملا الى الدكتاتورية مهما حسنت النوايا ، كما أنها رفضت تعدد الاحزاب رفضت لانها تخلق تقسيما مصطنعا يفتت وحدة الشعب فى مرحلة هو أحوج مايكون فيها الى الوحدة الوطنية واستعاضت من ذلك بصيغة « تحالف قوى الشعب العاملة » وتحالف قوى الشعب العاملة ما تزال هى الركيزة الاساسية لفكر ثورة يوليو وما تزال الظروف الموضوعية التى فرضته قائمة ، وركيزة هذا التحالف هم الفلاحون والعمال والرأسمالية الوطنية على أساس أن الفئتين الاخريين يندمجان فى النهاية فى الفئات الثلاث الاولى .

رفض قيام الاحزاب

ان الاسباب التى حدت بالثورة الى رفض الاحزاب غداة قيامها لا تزال قائمة

فمصر مازالت بحاجة ماسة الى الوحدة الوطنية لمواجهة الاخطار التى تهـــدد كيانها ومصيرها • وما تزال ذكـــرى الاحزاب التى شكلت فى ظل الاحتـــلال البريطانى ماثلة فى الاذهان •

وقالت اللجنة ان السماح بقيام الاحزاب الان على أى صورة من الصور مضلا عن تعريضه سلامة الوطن للخطر فانه سوف يفتح الباب على مصراعيه للحرب الباردة بين الشرق والغرب لكى تعوق الوطن عن استكمال مراحـــل البنـــاء الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى كافة المجالات وصيغة تحالف قوى الشعب العاملة هى الصيغة المناسبة لتحقيق السلام الاجتماعى الذى يمكن الشعب من تحقيق أهدافه بسهولة وفاعلية ، وبعيدا عن التيارات الخارجية التى لا تضـــع فى اعتبارها مصالح الوطن •

ان صيغة المنابر التى طرحها السيد الرئيس معبرة فى ذاتها • فالمنبر لا يعنى أكثر من رأى ذلك انه اذا كانت الخطوط العامة لفلسفة العمل الوطنى واضحة بدرجة كافيـــة فى الوثائق التى يكمل بعضها بعضا فان كيفية وضع هـــذه الفلسفة موضع التنفيذ هو الذى قـــد تتباين بصدده وجهات النظر ، ومن هنا ولدت الحاجة الى المنابر التى تسمح ببلورة وجهات النظر المختلفة لاختيـــار أفضل الاساليب لتحقيق الاهداف الوطنية المتجددة فى ظـــل الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة •

واذا ما سلمنا بأن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة مانزال هى الاساس للبناء السياسى فى مصر فان فكرة المنابر يجب أن تعمل فى نطاق تلك الصيغة وتنتهى بنا هذه المقدمة الى رفض فكرة المنابر الثابتة لان المنبر الثابت يعنى فلسفة مسبقة فى جميع المشاكل ورأيا مسبقا فى كل ما يعن من أمور وهذا مالا يتحقق الا بالنسبة للاحزاب العقائدية لانها تدين بفكر متكامل يفسر به جميع مظاهر الحياة ويستمد منه الحل لجميع المشاكل وليس هذا هو الوضع بالنسبة للمنابر المقترحة ٠

اذا سلمنا أن مواثيق الثورة ما تزال قائمة وملزمة فان من المتعين أن تنشأ المنابر فى داخل اطار الاتحاد الاشتراكى لان صيغة التحالف مانزال هى الصيغة التى ارتضاها الشعب ، ولان اقامة المنابر خارج نطاق التحالف ستؤدى الى خلق صراعات لا تؤمن مغبتها وهو عودة بطريق غير مباشر الى نظام الاحزاب فضلا عن أنه لا يستقيم مع نسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين على جميع المستويات ٠

لذلك يتعين أن يضع الاتحاد الاشتراكى نظاما أساسيا للمنابر المتحركة عند طرح القضايا يحدد فيه شروط العضوية ونظام العمل داخل كل منبر والشروط التى يجب توافرها فى المؤسسين والقيادات والنظام المالى ووسائل الاعلام ونظام المساءلة ، وأن يختار أعضاء كل منبر قياداته والمتحدثين باسمه بالانتخاب مع مراعاة توافر نسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين

ويشكل الاتحاد الاشتراكى لجنة من كبار رجال القانون والسياسة يناط بها النظر فى فحص طلبات انشاء المنابر المتحركة والتظلم من القرارات التى تصدر فى هذا الخصوص من أى جهة على أن ترفع توصياتها الى رئيس الاتحاد الاشتراكى للتصديق .

وتجب اعادة النظر فى تحديد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى الذى يضم قوى التحالف بما فيه منابره المتحركة وبين مختلف مؤسسات الدولة بما يكفل للاتحاد أداء مهامه المحددة فى الدستور وفى قانونه الاساسى وبما يخرج به مما يسمى بالسلبية أو جهاز التبرير بل يجب أن تكون له الكلمة فى رسم السياسات العامة للدولة فى مختلف الاتجاهات □

الأحزاب ضمان لممارسة الحرية وقيام المعارضة

الدستور لايمنع قيام الاحزاب وهى منابر بتسمية جديدة

قالت اللجنة الفرعية الثالثة التى تدعو الى قيام الاحزاب السياسية ، فى تقريرها ان هناك دولا تلغى كافة التنظيمات السياسية ، ويسود فيها فراغ سياسى ، وتظهر ممارسة الحرية السياسية ، فى مجرد آراء فردية ، حيث لا يحتمى الفرد بجماعة سياسية تؤازره بل يكون هو وحده الذى يعلن رأيه ويدافع عنه ، وهو رأى وقتى لا يؤدى غالبا الى نتيجة محققة ، سواء كان ذلك فى ميدان السلطة التشريعية او التنفيذية او خارجها

وهناك دول تأخذ بالتنظيم السياسى الواحد ، فتنعدم المعارضة السياسية الحقيقية ، ويتقرر مجرد النقد الذاتى الذى لايرقى الى مرتبة الحرية السياسية السليمة . أما الدول التى تأخذ بالديمقراطية الحقة ، فلابد أن تنتهج أسلوب تعدد التنظيمات السياسية ، أى الاحزاب ضمانا لممارسة الحرية السياسية وقيام المعارضة القوية فى مواجهة الحكومة

لقد ارتضى شعبنا النظام الديمقراطى أساسا للدولة ، ومهما اختلفت المفاهيم فى شأن الديمقراطية فلا خلاف على أن اى نظام ديمقراطى ، لابد وان يقوم على كفالة ممارسة الانسان لحقوقه السياسية والمقدسة بكافة اشكالها ، وأن يكون الشعب فى النهاية هو الحكم والفيصل ، ومعنى هذا ان نظاما ديمقراطيا لابد وأن يستند الى ركيزتين اساسيتين هما : ان يكون رأى الاغلبية هو الرأى الملتزم . وأن تتوافر للاقلية كافة الضمانات للتعبير عن رأيها .

ومن الطبيعى ان تختلف النظم السياسية فى كيفية وضع ركيزتى الديمقراطية موضع التطبيق بحسب ظروف كل مجتمع ومقوماته وتاريخ الشعب المصرى وحضارته وتضحياته فى سبيل الحكم الديمقراطى ،

تاريخ عريق ، وبالتالى فانه من السذاجة بل وامتهان لهذا الشعب ان يتحدث البعض عن عدم قدرته او أهليته على ممارسة الديمقراطية ، ممارسة كاملة ، والتمييز بين الحر والزائف من صياغاتها وأشكالها .

تأكيد الاغلبية

ان الدعوة الى الحق فى تكوين أحزاب سياسية ، لايمكن ان تؤدى الى تفتيت الوحدة الوطنية ، فالوحدة الوطنية والتحالف قد أكدهما ارتضاء الشعب للدستور وبالتالى فان اى تجمع سياسى لابد وان يكون ملتزما بالاطار الدستورى الذى أقره الشعب ، أن الدعوة الى تكوين الاحزاب هى فى الحقيقة دعوة الى تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق اشتراك كافة أفراد الشعب فى ممارسة العمل السياسى بصورة فعالة ، وابداء آرائهم وضمان حقوقهم ، كما ان هذه الدعوة ، ليست محاولة لضرب الاغلبية ، وانما هى على العكس تماما ، فهى تسعى الى تاكيد الاغلبية عن طريق الاختيار الواعى المدروس والسعى الى تاكيد الاغلبية عن طريق ضمان اشتراكها الفعلى ، فى ادارة شئون الحكم ورقابتها الفعالة .

وهنا يجب ان نفرق بين التحالف الوطنى ، والاتحادالاشتراكى ، فالتحالف الوطنى هو تحالف اجتماعى بين تيارات وطبقات اجتماعيةوسياسية ، أما الاتحاد الاشتراكى فهو مجرد احدى الصياغات لهذا التحالف . فمن الواجب اذن عدم الخلط بين نظرية التحالف التى تستلزمها

ظروفنا الاجتماعية للوحدة الوطنية فى مواجهة التحديات الكلية وبين الشكل الذى يمكن ان يصاغ فيه هذا التحالف .

ان دستور ١٩٧١ لايمنع قيام الاحزاب وورقة اكتوبر التى تشير الى أن الاحزاب تفتت الوحدة الوطنية بطريقة مصطنعة ، لاتعنى منع قيام الاحزاب ، اذا اراد الشعب قيامها — فهذا تصور خاطىء لان هناك التزاما بمبادىء معينة ارتضاها تحالف الشعب فى دستور تلتزم به الاحزاب جميعا .

احتمالان للمنابر

وقالت اللجنة اننا اذا اكتفينا باقامة ما يسمى بالمنابر الثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى فهناك احتمالان :

الاول ، فطالما انها تابعة للاتحاد الاشتراكى فسيكون هناك تنظيم فوقى ضاغط على هذه المنابر ، مما يسلبها فاعليتها ويمنع ظهور المعارضة المرجوة والمؤثرة .

الثانى ، فاذا تصورنا ان هذه المنابر الثابتة مستقلة تماما — وهو أمر يبدو مستحيلا — مهما خلصت النوايا ، فسيكون لكل منبر صحافته وبرامجه التى يدخل مرشحوه على اساسها الانتخابات وسيلتف حول برامجه اعضاء من الاتحاد الاشتراكى ، يعملون على تحقيقها بان يتولى منبرهم الحكم ، اذا حصل مرشحوه على الاغلبية ، فاذا كان الامر كذلك ، فمادامت هذه المنابر عبارة عن مبادىء وأفراد يجمعهم التجانس الفكرى وتسعى الى تولى شئون الحكم ، فهى فى حقيقة الامر أحزاب بتسمية جديدة .

ان الصورة الاوضح والافضل ، هى ان يبقى الاتحاد الاشتراكى تنظيما متجانسا متكاملا ، له وحدته فى برامجه ومبادئه ، اى حزبا سياسيا ، وتقوم خارجه احزاب اخرى متساوية معه فى الحقوق والواجبات ، ويضمها جميعا تحالف وطنى ، يلتزم بمبادىء الدستور ، وبالحفاظ على حقوق العمال والفلاحين .

وقالت اللجنة ان الخطر فى الاكتفاء بقيام منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى كامن فى حرمان الملايين من المواطنين الذين ليسوا اعضاء فيه ، من ممارسة حقهم فى التجمع بصورة منظمة وقانونية فى تنظيمات سياسية . كما ان قيام هذه المنابر ، هو فى الحقيقة تفتيت للاتحاد الاشتراكى ـ كحزب للثورة ـ من داخله ، بينما يستطيع لو تحول الى حزب فى مواجهة الاحزاب الاخرى ، ان يقود العمل السياسى لمدة طويلةقادمة بعد أن ينفض عن نفسه الوهن والضعف اللذين اصبحا سمة من سماته لانه الفارس الوحيد فى ميدان السياسة ولاشك أن المنافسة ستبعث الحياة فى كيانه وستعمل على تجديد قياداته لتحظى بثقة الجماهير

أما القول باقامة المنابر الثابتة كخطوة نحو الاحزاب (وهو قول يسلم بان الاحزاب ضمانة ضرورية للديمقراطية النيابية) فقول لا يعول عليه ، فما يبدا بالخطا لايمكن ان ينتهى بالصواب على الاطلاق ، والمقدمة التى تحوى حتى ولو نسبة ضئيلة من الخطا ، تؤدى حتما الى خطا شامل فى النتيجة .

ديمقراطية حقيقية

ان المنابر صيغة ركيكة لا ترتكن الى أساس علمى أو عملى ، ومعادلة

لا يتساوى طرفاها ، فاذا كان طرفها الاول منابر داخل الاتحاد الاشتراكى ، فلن يكون طرفها الثانى ديمقراطية أو حرية أو حياة نيابية سليمة .. فالديمقراطية ليست شعارات ولافتات خالية من المضمون ، واظننا فى غنى عن اضافة شعار ولافتة جديدة اسمها المنابر، الى جملة اللافتات التى افرطنا فى استعمالها حتى جرت علينا المتاعب التى لازلنا وسنظل لفترة طويلة نكافح للخلاص منها .

لتكن الديمقراطية حقيقية .. نقية .. سليمة ، وهذا لا يكون الا بتعدد التنظيمات السياسية ، اى الاحزاب السياسية ، فلتكن ولادتها طبيعيةوعلنية فالمنابر لن تلد احزابا مطلقا .. ان التنظيماتالسياسية يجب أن تكونمواليد شرعية للارادة الشعبية ، والا فستتعثر ولادتها ولن ترى النور ، ان الاحزاب ستحتاج حتما الى وقت وحتى تقوى ويشتد عودها ، ولكنها ستحتاج لهذا الوقت وربما اكثر ، سواء بدأت اليوم او بعد سنة او بعد بضعسنوات،فهذا امر طبيعى ، فيجب أن تبدأ من الان .

ان اى مشكلة ليس لها الا حل واحد فقط ، الا وهو الحل السليم ولم يهتد العالم حتى الان الى حل لقضية الديمقراطية ، الا باقامة التنظيمات السياسية المتعددة ، كما التمس البعض هذرا آخر اكثر ضعفا ، وهو أن الظروف التى نعيشها لا تحتمل قيام الاحزاب .. ونسوا ان اداءنا كان عظيما فى اكتوبر ١٩٧٣ ، عندما بدأت نسمات الحرية تملأ صدور الشعب .

منابر داخل الاتحاد الاشتراكى وخارجه المنابر ذات مبادىء وأهداف معلنة وملتزمة بالدستور وثورة التصحيح

قالت اللجنة الرابعة المشكلة من فضيلة الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار وكيل الازهر والدكتور عبد المنعم خزبك عضو مجلس الشعب ، والتى تدعو الى اقامة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى وخارجه لتكون نواة للاحزاب مستقبلا اذا قبل الشعب ذلك ، انه لا يتصور ان يقوم عمل سياسى متكامل متجاهلا نشاط فئات كبيرة من الجماهير خارج الاتحاد تشكل فى الوقت الحاضر غالبية كبيرة من ابناء هذا الوطن • فمنذ قيام الاتحاد الاشتراكى اخيرا على اساس الاختيار فى العضوية اصبحنا امام وضع جديد لاناس لم ينضموا وقد لا ينتظر أن ينضموا الى الاتحاد الاشتراكى ، من حقهم ان تكون لهم قنوات ووسائل معلنة للممارسة الديمقراطية وهم من جميع فئات الشعب وليسوا من فئة واحدة •

وهذا الوضع المقترح سيكون افضل كثيرا من ممارستهم العمل السياسى بشكل أو بآخر غير معلن ، وفى هذا من الخطورة مافيه • كما أنه بالاضافة الى ماتقدم فاننا نضع أمامنا ماتجمع من سنين طويلة من تراكمات ادت الى أوضاع اقتصادية تعالج الان بالانفتاح الاقتصادى الذى لا معدى عن أن يواكبه ويلازمه أساس ديمقراطى يكون الضمان الحقيقى لاطمئنان الاستثمارات المختلفة ، ويلازمه عهد من الاستقرار المؤدى الى الازدهار واقترحت اللجنة المبادىء التالية :

اولا : حق المواطنين الحر فى الانضمام الى منابر سياسية ثابتة خارج نطاق الاتحاد الاشتراكى وهى منابر ذات مبادىء وأهداف معلنة ملتزمة بالدستور ومبادىء ١٥ مايو ، وذلك مع استمرار الاتحاد الاشتراكى بأهدافه ومبادئه ككيان سياسى قائم ، له أن يطور نفسه لمسايرة الاوضاع الجديدة ، ومن منطلقات هذا التطوير داخل الاتحاد الاشتراكى ابراز الاتجاهات السياسية المختلفة داخله مما يؤدى الى تنشيط العمل السياسى وابراز الراى الاخر أو الاراء الاخرى وذلك وفقا لضوابط يضعها الاتحاد الاشتراكى بواسطة لجنته المركزية

ثانيا : يشترط لاعلان المنبر الثابت خارج الاتحاد ثقل جماهيرى وجغرافى معينين يحددان تفصيلا طبقا لما تراه هذه اللجنة •

ثالثا : أن لكل منبر أن ينشر مبادئه وافكاره التى لا تتعارض مع الدستور ولاثورة ١٥ مايو وأن يدافع عنها بالطرق المشروعة ومنها اصدار صحيفة تعبر عنه — ويمكن له بعد فترة انتقال تحددها اللجنة تقديم مرشحين عنه لمجلس الشعب والمجالس المحلية الاخرى •

وترى اللجنة اعطاء هذه الاقتراحات والمبادىء فترة كافية من الوقت للممارسة الفعلية الجادة لتؤتى ثمارها المتوقعة والمرجوة ومن الجائز خلال التجربة الممتدة أن تتحول المنابر الثابتة الى أحزاب إذا رغب الشعب فى ذلك □